

عارف، في اجتماع لتبادل الأفكار والمناقشة مع نشطاء الأسواق:

يجب تحسين جودة المنتجات المحلية بالاستفادة من قدرات النخب



وجه السرعة في أمانة مقر تنظيم السوق، تمهيداً لعضها واتخاذ القرار النهائي بشأنها.

الإقليمية. وفي ختام الاجتماع، تقرر أن تُجمع المقترحات المقدمة من قبل الناشطين الاقتصاديين على

إنشاء مؤسسات اقتصادية كبرى وتعزيز سلاسل المتاجر، بما يسهم في زيادة القدرة التنافسية في الأسواق

مستوى الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات المحلية. كما شدد على ضرورة التوجه نحو

حزمة لتأمين رأس المال العامل

وأشار النائب الأول لرئيس الجمهورية إلى إقرار وإبلاغ حزمة بقيمة ٧٠٠ ألف مليار تومان لتأمين رأس المال العامل للصناعات، مؤكداً أن هذا القرار أبلغ إلى البنوك، وأن الحكومة تتابع تنفيذه الكامل، بما يتيح للوحدات الإنتاجية مواصلة نشاطها بالطاقة المناسبة. وأضاف: أن أولوية الحكومة تتمثل في تلبية الاحتياجات الداخلية، وتأمين السلع الأساسية، وتطوير التجارة الخارجية، مؤكداً أن الإنتاج الموجه للاستهلاك المحلي وحده لا يكفي، بل ينبغي اعتماد نهج قائم على التصدير، وتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، والاستفادة من القدرات الإقليمية والمجال الحضاري لإيران.

ضرورة اعتماد نهج علمي في الأنشطة الإنتاجية

وفي إشارة إلى ضرورة اعتماد نهج علمي وبحيث في الأنشطة الإنتاجية، أكد عارف أن البحث والتطوير لا ينبغي أن يُنظر إليه كتكلفة، بل كاستثمار في مستقبل البلاد، وقال: أن الاستفادة من طاقات النخب، واعتماد المقاربة الشاملة على الاقتصاد المعرفي، من شأنهما رفع

أكد النائب الأول لرئيس الجمهورية ضرورة اتباع نهج علمي قائم على البحث في الأنشطة الإنتاجية، قائلاً: لا ينبغي اعتبار البحث والتطوير تكلفة، بل يعتبران استثماراً في مستقبل البلاد. فمن خلال الاستفادة من قدرات النخب واتباع نهج قائم على المعرفة، يمكن تحسين إنتاجية وجودة المنتجات المحلية.

وأكد محمد رضا عارف، في اجتماع لتبادل الأفكار والمناقشة مع نشطاء الأسواق يوم الثلاثاء، على ضرورة التعاون والتآزر بين الحكومة والقطاع الخاص للتغلب على الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، وصرح قائلاً: قبل الدخول في منافسة اقتصادية، يجب علينا تعزيز الصداقة الوطنية. وأعرب عارف عن تقديره لعدم نشطاء السوق للحكومة الرابعة عشرة (الحكومة الإيرانية الحالية) خاصة خلال الحرب الـ١٢ يوماً المفروضة، وصرح قائلاً: فضل النشطاء الاقتصاديين في ذلك الوقت المصالح الوطنية على المصالح الشخصية. كما رأى ضرورة التوجه نحو المؤسسات الاقتصادية الكبيرة وتعزيز المراكز التجارية المتسلسلة لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق الإقليمية.

أخبار قصيرة



معظم الرحلات الجوية الدولية من وإلى إيران قائمة بإنسيابية

أعلن المدير التنفيذي لشركة مدينة مطار الإمام الخميني (رضي الله عنه) في طهران، أن الرحلات الجوية الدولية من وإلى إيران قائمة بإنسيابية. وقال رامين كاشف آذر، الثلاثاء، في تصريح لوكالة «إرنا»: إن جميع الرحلات الجوية الدولية ومن إيران قائمة بشكل منتظم، سوى رحلات شركتي «أسترين» و«نساوية» و«لوفتهانزا» الألمانية التي تم تعليقها مؤقتاً. وأضاف: أن تسير رحلات شركات «الإمارات» للطيران، و«فلاي دبي»، و«الخطوط التركية»، و«إي جت»، و«الجزيرة» وغيرها متواصل بشكل طبيعي وانسيابي دون أي توقف. وأشار كاشف آذر إلى أن الشركتين الأوروبيتين اللتين أعلنتا، في وقت سابق، عن تعليق رحلاتهما مؤقتاً، أنجزتا بالفعل برامج التشغيل الشتوية لديهما، وبالتالي أعلنت كل منهما العزم على استئناف الرحلات باتجاه إيران بدءاً من شهر مارس المقبل.

طاقة توليد الكهرباء ازدادت بمقدار ٨ آلاف ميغاواط

قال وزير الطاقة: إن طاقة توليد الكهرباء في البلاد ازدادت هذا العام بمقدار ٨ آلاف ميغاواط في كل من قطاعي الطاقة الحرارية والطاقة الشمسية. وأضاف عباس علي آبادي، الثلاثاء، في حفل افتتاح مشاريع صناعة الكهرباء في محافظة سيستان وبلوشستان وأصفهان: هذه القدرة تعادل إجمالي قدرة محطات توليد الطاقة في الدول المجاورة. وتابع: لقد أصبحت إيران الآن ورشة عمل كبيرة ويجري تنفيذ آلاف المشاريع فيها. وقال وزير الطاقة: سيتم هذا الأسبوع افتتاح محطة طاقة شمسية بقدرة ٢٥٠ ميغاواط وسيتم تكرار ذلك في الأشهر والسنوات القادمة. وأضاف: من بين المشاريع التي تم افتتاحها هذا العام مشاريع في مجال نقل وتوزيع الكهرباء.

بعد حذف العملة التفضيلية

صادرات إيران إلى أوراسيا تنمو بنسبة ١٦٪

المقايضة أو استخدام العملات المحلية، يمكن أن تؤدي دوراً مؤثراً في تسهيل التبادلات التجارية. وبين أن هذه الآليات لم تكن فاعلة في السابق بسبب الفوارق الكبيرة في أسعار الصرف ووجود دوافع مضاربية، إلا أن واقع الحال تغير اليوم مع اقتراب سعر الصرف من واقعيته وإلغاء مفهوم تخصيص العملة.

وختم روشن بخش بالقول: إن المصدرين باتوا اليوم قادرين على تنفيذ وارداتهم من خلال العملة المتأثرة من الصادرات، وهو ما أدى إلى خروج الحوافز غير الحقيقية من السوق، وبقاء المستوردين والفاعلين الحقيقيين في ميدان التجارة، معتبراً أن هذا التحول وقراً أرضية مناسبة لتعزيز فاعلية الاتفاقيات النقدية وتوسيع آفاق التجارة الخارجية الإيرانية.

الاتفاق، بل يعكس مسارا عاما تصاعدياً ومقبولاً. وتطرق روشن بخش إلى ملف إصلاح السياسات النقدية، معتبراً أن من أبرز الإجراءات الجريئة في هذه المرحلة حذف العملة التفضيلية. وأظهرت دراسة مشكلات قطاع التصدير أن نحو ٨٠ - ٩٠٪ من معوقات النشاط الاقتصادي كانت مرتبطة بالقضايا النقدية، بما في ذلك تخصيص العملة، وإعادة هيكلة، وتأخر تحصيلها، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ الصادرات، وتعطيل المستوردين، وحدوث اختلالات في سلسلة تأمين المواد الأولية والإنتاج.

كما شدد نائب تطوير الأعمال الدولية في منظمة تنمية التجارة على أهمية الاتفاقيات النقدية في ظل العقوبات، مؤكداً أن هذه الاتفاقيات، سواء عبر آليات

نمو الصادرات إلى دول أوراسيا بنسبة ١٦٪

وفي استعراضه لأداء التجارة الإيرانية مع دول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي خلال الأشهر الأخيرة، أكد نائب تطوير الأعمال الدولية في منظمة تنمية التجارة أن خلافاً لبعض التصورات الأولية حول تراجع أو ركود التجارة مع أوراسيا، فإن الإحصاءات تظهر أن الصادرات الإيرانية إلى هذه الدول شهدت نمواً بنحو ١٦٪ خلال الأشهر الستة الأولى من تنفيذ الاتفاق، كما سجلت الصادرات إلى بيلاروسيا ارتفاعاً بنسبة ٥٠٪. وأوضح أن مقارنة بيانات الأشهر الأولى من عام ١٤٠٣ هـ (٢٠٢٤) مع الأشهر الأولى من عام ١٤٠٤ هـ (٢٠٢٥ ميلادي) لا تُظهر فروقات جوهرية، وهو ما يعني وجود فشل أو ضعف في هذا

التجارية، ولا سيما اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، مؤكداً أن تجربة أوراسيا أثبتت بوضوح أن المفاوضات المتخصصة والموجهة، القائمة على قوائم سلعية تتناسب مع احتياجات الطرفين، تؤدي في النهاية إلى نتائج أفضل بكثير، سواء على مستوى التجارة التفضيلية أو التجارة الحرة. وبناءً على ذلك، اعتبر أن إحدى الاستراتيجيات الرئيسية لتطوير الأسواق المستهدفة تتمثل في التركيز على التجارة التفضيلية والتحرك التدريجي نحو التجارة الحرة. وقال روشن بخش: أن أحد أهم المسارات لتحقيق نمو التجارة هو الانضمام إلى الاتفاقيات والتكتلات الإقليمية والدولية، التي يمكن أن تؤدي دوراً مسهلاً وتسرع عملية تطوير التجارة الخارجية.



الوطن

أكد نائب تطوير الأعمال الدولية في منظمة تنمية التجارة الإيرانية أن قرار الحكومة بتنفيذ إصلاحات في السياسات النقدية يُعد خطوة جريئة، مشيراً إلى أن التكامل بين الاتفاقيات الإقليمية، والاتفاقيات النقدية، من إصلاح السياسات النقدية، من شأنه أن يسرع وتيرة الصادرات، ويعزز استدامة الإنتاج، ويخفف التحديات التي تواجه الفاعلين

الحقيقيين في قطاع التجارة. وقال أمير روشن بخش: إن تعزيز الروابط التجارية الذكية مع الدول المستهدفة بات ضرورة ملحة، مضيفاً: أنه يبدو اليوم أكثر من أي وقت مضى أن الاستفادة من قدرات الاتفاقيات الدولية تمثل مسارا أساسياً لتحقيق تنمية مستدامة في التجارة الخارجية للبلاد. وأشار روشن بخش إلى الدور المحوري للاتفاقيات

إيران تسجل رقماً قياسياً جديداً للنقل الدولي بالسكك الحديدية

من أقصى الضغوطات السياسية وقيود الحظر المفروضة، والتي كان من شأنها بلا شك التأثير سلباً على قطاع النقل الدولي عبر السكك الحديدية، وقال: إن الدول التي تمر بضاعتها عبر الأراضي الإيرانية تقع في مرمى العقوبات الأمريكية والأوروبية، مما زاد من صعوبة المهمة بشكل كبير. ومع ذلك، فقد ضاعفنا جهودنا المبذولة لتحديد تأثير هذه العقوبات.

وشدد نقي زاده على أن الجهود المبذولة هذا العام، والتي تمثلت في عقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول المجاورة والدول الواقعة على طول مسارات هذه الممرات، إلى جانب الدبلوماسية المكثفة في مجال السكك الحديدية، مكنتنا من تحقيق هذا الأداء المتميز في إطار الاتفاقيات الدولية.



أن إجمالي النقل الدولي عبر السكك الحديدية خلال العام الماضي بلغ أيضاً خمسة ملايين طن، إلا أن تحقيق هذا الرقم القياسي هذا العام وفي ٢٤ فبراير يُظهر نمواً بنسبة ٧٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وأشار نقي زاده إلى أن أهمية هذا الإنجاز تكمن في تحقيقه على الرغم

أعلن المدير العام للتجارة الخارجية لمؤسسة السكك الحديدية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أن حجم النقل الدولي عبر الشبكة الحديدية تجاوز حاجز الخمسة ملايين طن، مسجلاً بذلك رقماً قياسياً جديداً في تاريخ قطاع النقل بالسكك الحديدية في البلاد، وأوضح شهريار نقي زاده، الأربعاء،

قيمة التجارة بين إيران والصين تبلغ ٢/٥٤ مليار دولار

ووفق تقرير منظمة تنمية التجارة، تعدّ الصين من أبرز شركاء إيران التجاريين تصديراً واستيراداً. وتشير البيانات إلى انخفاض نسبي في القيمة الإجمالية للتجارة غير النفطية بين البلدين خلال تشرين الثاني/نوفمبر، مقارنة بتشرين الأول/أكتوبر نتيجة تراجع مازانم في قيمة الصادرات الإيرانية إلى الصين والواردات منها، ما أدى إلى انخفاض إجمالي حجم التبادل التجاري.

كما أظهرت قائمة السلع الرئيسية المصدرة إلى الصين خلال الفترة المذكورة، أن سلة الصادرات غير النفطية الإيرانية مازالت تعتمد على السلع الأساسية ونصف المصنعة، وتراجعت القيمة الإجمالية للمبادلات، ولم يطرأ تغيير ملحوظ على النمط الوزني للتجارة، إذ ظل حجم الصادرات الإيرانية يفوق الواردات بفارق كبير.



إلى الصين، خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، بنحو ٢/٩٥ ملايين طن، فيما بلغت واردات إيران من الصين قرابة ٤٦٠ / مليون طن. وتظهر مقارنة هذه الأرقام بالشهر السابق أنه رغم تراجع القيمة الإجمالية للمبادلات، لم يطرأ تغيير ملحوظ على النمط الوزني للتجارة، إذ ظل حجم الصادرات الإيرانية يفوق الواردات بفارق كبير.

أظهرت بيانات رسمية أن قيمة التجارة غير النفطية بين إيران والصين بلغت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي فقط نحو ٢/٥٤ مليار دولار؛ وتوزع منها حوالي ١/٠٣ مليار دولار للصادرات الإيرانية إلى الصين، ونحو ١/٥١ مليار دولار للواردات الإيرانية من الصين. وتقدّر الصادرات غير النفطية الإيرانية

إقامة معرض «إيران إكسبو» في حزيران القادم

أعلن نائب تطوير الأعمال الدولية في منظمة تنمية التجارة عن إقامة الدورة الثامنة من المعرض الدولي لقدرات التصدير لجمهورية إيران الإسلامية «إيران إكسبو ١٤٠٥» في الفترة من ١٨ يونيو/حزيران ولمدة خمسة أيام حتى ٢٣ منه.

وأكد أمير روشن بخش أهمية إقامة المعرض في تعزيز الدبلوماسية التجارية للبلاد، قائلاً: يُعدّ معرض «إيران إكسبو»، باعتباره أحد أهم الفعاليات التجارية في البلاد، منصة مناسبة لعرض قدرات إيران التصديرية وتطوير التعاون التجاري الثنائي ومتعدد الأطراف. وأضاف: سيُعقد المعرض بهدف تطوير الصادرات غير النفطية، والتعريف بقدرات البلاد الإنتاجية والتصديرية، وتوسيع نطاق التبادل التجاري مع الوفود الأجنبية، كما سنستضيف نشطاء اقتصاديين ورجال أعمال وممثلين عن شركات محلية ودولية.